درهما واجاز ذلك وامضاه واشترى المشترى اعلاه من البايع اعلاه وملكه بجميع
اعلاه جميع الدار الفلانية بثمن مبلغه ثمانمائة درهم وخمسون درهما دفع المشترى المسمى
الى البايع المسمى اعلاه جميع الثمن المعين اعلاه، فقبضه منه بتصاريف شرعية باليد دفعا من بالاذن المشار اليه اعلاه المبلغ المعين اعلاه وهو ثلاثمائة درهم وخمسة وسبعون درهما الى ان
سقط عنه رسم الحج بتاجر بالطريق المعتبر الشرعي البيع وبعتره عن المتوفى المذكور
الوجه الشرعي وحفظ الباقي من الغائب المسمى اعلاه وهو مائتا درهم وخمسة
ليسلم ذلك اليه عند ايابه بالاذن الشرعي المشار اليه اعلاه برئت بذلك ذمة
من الثمن وخلصت منه يد البايع خلوا تاما شرعيا وكمل على العادة مسطور
وقع الاتفاق وصية بوقف على جهة البر هذا ما اشترى فلان من مولانا كمجتبى
المتضمن احتياطا على تركة المخلف عنه ويبدأ منها بمؤنة تجهيزه وتكفينه
ثم تقضى ديونه وتنفذ وصاياه ويجعل ما فضل بعد ذلك الى ان يتجمع الحاج
وحديد وقماش وعلال وطاسات وغير ذلك من سائر ما تركه عنه خلا العقار
تحت يده من ذلك عقارا كاملا كان او مشاعا بالمكان الفلاني على ما بيده
عن الموصي المذكور اعلاه، وتقاضى صحيحا شرعيا على وجوه البر والقربات وجعل
يجعل الناظر به لفلان الى ان استدل الموصي المذكور منه على الاهلية
فلان بحيث لا يتصرف فيها ولا يمس منها الا باذن
المحكمة بكذا فديت منض تابع ما يعتبر ثبوته فيه

يقف المشتري المشترى اعلاه بمقتضى الوصية المذكورة اعلاه اقامه الوصي عملا بمقتضاها
الناظر اعلاه، وباذن الحاكم المشار اليه اعلاه بمبايعة المذكور من البايع المذكور اعلاه، وباعه
ملكه وبيده ونحت نظره حال البيع وذلك جميع المكان الفلاني بحده ونوصف
في امر كتاب البايع ثم بعد تمام ذلك وصحة ولزومه وقف الوصي المسمى اعلاه وابدى
وخلد جميع المكان الفلاني المحدود الموصوف اعلاه بحدوده ورسومه وحقوقه
جهة كذا وكذا الى ان قال وجرى ذلك بعد ان ثبت عند الحاكم اعلاه ما ذكر ثبتة اعلاه
ملك البايع اعلاه، وبيده الى حين هذا البيع وان الثمن المعين اعلاه ثمن المثل للمبيع اعلاه
بعد ان تاشر شرعيا وبعد اعتبار ما يجب اعتباره شرعا ووقع الاشهاد بذلك على ما اشترى فيه
مسطور يقتضي الشراء الجهة الوقف هذا ما اشترى فلان من مولانا وهذا المشترى من
الناظر الشرعي بوصايته على امر الوقف المنسوب الى فلان الجامرية اجرها ومنافعها على مصالح
فلان به وهو المشترى لما يذكر فيه باذن الحاكم الفلاني وامره الكريم باتباع ما يأتي
الوقف المذكور بالثمن الآتي تعيينه وهو من جملة المال الفاضل بيد المشتري من ارتفاع
الوقف المذكور الذي بشرط انه اذا افضل من بيعه ومحله بعد [illegible] المعروف به جهاته المعينة
الوقف المذكور جسما عين وبين وشرطه فيه اشتري المشتري المذكور من البايع المذكور وباع
وملكه اياه حين هذا البيع وذلك جميع المكان الفلاني بثمن مبلغه كذا دفع المشتري
المعين اعلاه، من مال الوقف المذكور فقبضه منه قبضا تاما شرعيا بحكم
البايع ثمن كذا وصحة ولزومه وقف الناظر المشتري المذكور اعلاه وحبس ما اشتراه

Copyright © King Saud University